المخلافي: مشروع إيران في المنطقة يستبدل بالدول «الطوائف»

هادي: اليمنيون يقفون ضد حكم «الانقلاب والإمامة»

وزير الخارجية اليمني د. عبد الملك المخلافي

قال الرئيس اليمني، عبدربه منصور هادي، مساء الإثنين، إن التاريخ يعيد نفسه، وأن الإمامة تقف اليوم في مواجهة مباشرة مع كل اليمنيين شمالا وجنوبا، في إشارة منه إلى مسلحي الحوثيين والقوات الموالية للمخلوع، علي عبدالله صالح.

وأضاف الرئيس هادي، في كلمة له بمناسبة الذكرى الـ55 لثورة 26 سبتمبر، «لم يسبق أن اصطف اليمنيون ضد الإمامة بهذا الزخم الهادر، الذي يتجلى اليوم في تلاحم الشعب الجيد ليستعيد أمجاد وأجواء الثورات المجيدة، وليعيش الثورة من جديد ويخوض النضال مرة أخرى».

وتابع: «نحتفل بهذه الذكرى في ظل انقلاب أهوج ومتخلف فرض نفسه في لحظة صعبة، بعد سلسلة طويلة من المكائد والدسائس والمؤامرات لم تتوقف منذ فجر أيلول، متخفيا بمسوح الرهبان وهو يحمل في الحقيقة أنياب الشيطان، مستغلا هذا المجتمع الكريم والشعب المتسامح متربصا بالوطن والشعب».

وأشار إلى أنه في اللحظة، التي اجتمعت فيها القوى اليمنية على وثيقة تعالج مشكلات الماضي وتؤسس لمستقبل جميع اليمنيين مثلتها مخرجات مؤتمر الحوار الوطني ورعتها الأمم المتحدة، «انقلب هذا التحالف على كل شيء وأدخل البلد في أتون حرب وحصار ودمار وجوع وأمراض نسيها الناس ونسيتهم منذ زمن بعيد».

وأردف بالقول: «يتضح لكم اليوم وبكل وضوح ما قلته لكم وللعالم أجمع سابقا، فهاهم يتكلمون عن الولاية، وأحقية السلالة بحكم بلد وشعب بأكمله».

وتابع أن «الحقيقة تقول ومن خلال ما شهدناه إنه حين عادت الإمامة الجديدة، فإنها لم تقتصر على إلحاق الضرر بالشعب اليمني فحسب، بل امتدت لتصبح تهديدا يتجاوز اليمن ويعم المنطقة ويهدد الأمن والسلامة الدولي والإقليمي».

وأكد هادي أنه «في هذا اليوم المهيب، وفي ظل الظروف التي آلت إليها البلاد بعد ثلاثة أعوام من الحرب والدمار والعناء، نكرر رسالتنا بصدق لكل المخدوعين، الذين طمست نار الأحقاد بصائرهم عن رؤية الحق المبين ليقاوموا بالجمهورية والمكتسبات الوطنية على حساب الوطن والشعب، قائلا منهم أن الإمامة الجديدة ستفرش لهم طريقا آمنا نحو المستقبل، إننا نمد أيدينا إليكم بالسلام على أساس المرجعيات الثلاث».

وتوجه هادي بالشكر لدول التحالف العربي بقيادة السعودية «بموقفهم الشجاع في نجدة إخوانهم ونصرة قضية الشعب اليمني».

من ناحية أخرى حذّر وزير الخارجية اليمني ونائب رئيس الوزراء الدكتور عبد الملك المخلافي، من المشروع الإيراني لتقويض الدول في المنطقة، مشيرا إلى أن المشروع الإيراني في المنطقة يستبدل الدول بالطوائف والجيوش بالميليشيات، كما حدث في لبنان وسوريا.

وأكد المخلافي في كلمة له خلال ندوة عقدت الإثنين، في جنيف بعنوان «اليمن في مفترق طرق، تحديات الحاضر والمستقبل» ان اليمن لن يقبل بتطبيق هذا المشروع على أراضيه، وأن الشعب اليمني سيظل يقاوم، وقد أثبت الشعب اليمني أنه يمتلك القدرة على المقاومة، رغم كل ما تمتلكه قوى الظلام من أسلحة فهو الشعب العظيم الذي صنع ثورة 26 سبتمبر بعد قرون من الاستعباد، وثورة 14 اكتوبر، وسجل أعظم ثورة كفاح مسلح ضد الاستعمار.

وقال إن «إعادة فكرة الوصاية والإمامة لليمن جاءت نتيجة لسياسة التوريث التي مارسها المخلوع صالح خلال العقدين الماضيين وادت إلى إحياء موضوع الإمامة التي تمثل اسوأ انواع الاستعمار، كما أن إعادة فكرة الإمامة والوصاية جاءت عبر سلسلة من الأخطاء في حق ثورة 26 سبتمبر من الالتفاف على القيم اليمنية الجميلة وتحويل الانتصارات إلى مجرد ايام للاحتفال دون مضمون، في حين تم التخلي عن تحية العلم والنشيد الوطني».

وأشار إلى ان الشعب اليمني يواجه الآن قوى وميليشيات لاتعرف معنى السلم او الدولة او المجتمع الدولي، وبالنسبة لتلك الميليشيات فإن ما يعانيه اليمن الآن هو وضع طبيعي، فالحياة بالنسبة لهم ما هي إلا الكثير من القتل والحرب والقليل من الخبز والتعليم وهكذا هي الحياة بالنسبة لهم، فكيف يمكن الخوض في مهمة التوصل إلى السلام مع مجموعة لا تعرف السلام، وقوى المركز المقدس التي تريد العودة باليمن قرون إلى الوراء، موضحا أن الحرب في اليمن حركتها عدة أوهام، وهم المخلوع صالح بالعودة إلى السلطة، ووهم المتمرد الحوثي في السيطرة على البلاد رغم أنهم أقلية ضئيلة، وللأسف فإن الشعب اليمني يدفع ثمنا باهظا لهذه الأوهام.

وأكد المخلافي أن اليمن يواجه انقلاب غير مسبوق، حيث يكون عادة الانقلاب على السلطة، بينما الإنقلاب في اليمن حدث على الدولة نفسها وعلى الوحدة الوطنية ورغم ذلك توجهت الحكومة الشرعية نحو السلام وذهبت إلى مفاوضات جنيف، وطالبت بخطوات لبناء الثقة تتضمن الإفراج عن المعتقلين ورفع الحصار عن تعز، ووقف إطلاق النار والعودة للمحادثات، ولم يلتزم الانقلابيون بأي من تلك البنود.

وشدد على تمسك الحكومة اليمنية باستعادة الدولة، والالتزام بالمرجعيات الثلاثة لحل الأزمة اليمنية وكإطار للمفاوضات وهي المبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني وتطبيق قرار مجلس الأمن رقم 2216.

وأوضح أن الحكومة اليمنية لم تختار الحرب والعالم كله شاهد على خياراتها وقد سعت للتوصل إلى تسوية عبر منح حصانة للرئيس المخلوع صالح، سعيا لعدم الإقصاء، كما شارك الجميع في الحوار الوطني، مشيرا إلى أن تدخل التحالف العربي جاء بعد 7 أشهر من الانقلاب على الشرعية وإسقاط العاصمة صنعاء واجتياح الميليشيات للمدن.

قائمة العفو الرئاسي الرابعة على مكتب السيسي

مصر: حبس خالد علي 3 أشهر بتهمة ارتكاب «فعل فاضح»

المحامي خالد علي، وكيل مؤسسي حزب «العيش والحرية»

القاهرة - «وكالات»: كشفت مصادر، أن لجنة العفو الرئاسي بالقاهرة، أرسلت القائمة الرابعة إلى رئاسة الجمهورية، بالفعل، وأن مؤسسة الرئاسة تقوم بمراجعة قانونية للأسماء المرسلة إليها، تمهيدا للإفراج عنهم قريبا، وذلك عقب الإفراج عن 3 قوائم سابقة خلال الأشهر الماضية.

وأوضحت المصادر، أن لجنة العفو الرئاسي، قامت بتجهيز القائمة الرابعة وفحصت الأسماء بشكل كامل، وفقا للمعايير المحددة لها، وطبقا للشروط التي وضعت من قبل في القوائم التي تم الإفراج عنهم خلال الفترة الماضية، وسلمتها لرئاسة لمكتب الرئيس السيسي برئاسة الجمهورية، تمهيدا لمراجعتها من الناحية القانونية، لإصدار قرارات العفو بحقها، مشيرة إلى أنه من المحتمل أن يتم الإعلان عن القائمة الرابعة والإفراج عنها قريبا.

وأكدت المصادر، أن أسباب تأخر الإعلان عن القائمة الرابعة، أن بعض الأسماء الواردة بالقائمة، والتي تم إرسالها لرئاسة الجمهورية، لديها عوائق قانونية تمنع شمولها بالعفو الرئاسي، مثل عدم استيفاء درجات التقاضي، أو أنها قيد الحبس الاحتياطي على ذمة التحقيق.

من جانبه صرح طارق الخولي، عضو لجنة العفو الرئاسي، إن اللجنة قامت بفحص الملفات والأسماء الواردة إليها، للإفراج عن المحبوسين، ضمن قائمة العفو الرئاسي الجديدة التي ستصدر خلال أيام من رئاسة الجمهورية.

وأشار الخولي، في تصريحات صحفية، إلى أن اللجنة ورد إليها عددا من أسماء الشباب المحبوسين على خلفية قضايا جنائية، وتم تنقيتهم من الأسماء المقدمة للجنة، ومقارنتها وفقا للمعايير والضوابط التي وضعتها اللجنة، والتي عملت بها في القوائم الثلاث الماضية، حيث إن لجنة العفو تنظر القضايا السياسية فقط، ورئاسة الجمهورية صاحبة الرؤية عن من يتم الإفراج عنه.

وأوضح الخولي، أن هناك عدة جهات تعاونت مع لجنة العفو الرئاسي في اعداد هذه القائمة، مثل المجلس القومي لحقوق الإنسان، ولجنة حقوق الإنسان بالبرلمان، فضلا عن بعض الجهات الأمنية.

من ناحية أخرى قضت محكمة جنح الدقي، الاثنين، بحبس المحامي خالد علي، وكيل مؤسسي حزب «العيش والحرية»، 3 أشهر وكفالة ألف جنيه لاتهامه بارتكاب فعل خادش للحياء العام، حيث قام بإشارة بذيئة أثناء مشاركته في مظاهرة أمام مقر مجلس الدولة.

وكانت المحكمة أجلت الجلسة، لسماع مرافعة الدفاع، وطلب دفاع المحامي خالد علي من رئيس محكمة جنح الدقي، بندب اللجنة الثلاثية المسئولة عن إعداد التقرير الفني لفحص الصور والفيديوهات التي استندت إليها النيابة في القضية.

وكانت نيابة الدقي قررت إحالة علي للمحاكمة العاجلة في جلسة الاثنين، أمام جنح الدقي، لاتهامه بالقيام بفعل فاضح وخادش للحياء العام.

وأكدت تحريات المباحث صحة الواقعة المنسوبة للمحامي خالد علي، ونسبت له محاولته زعزعة الاستقرار، والتحريض ضد نظام الحكم، كما اكد تقرير الإذاعة والتليفزيون ان الصورة المتداولة للمحامي أثناء ارتكابه الفعل المذكور في الواقعة صحيحة.

الحكومة اللبنانية محاصرة بإضرابات تشل إدارات الدولة

بيروت - «وكالات»: لم تنجح الحكومة اللبنانية حتى الآن، في استيعاب نقمة موظفي القطاع العام، وأفراد الهيئة التعليمية في المدارس الحكومية والخاصة، الناجمة عن توجه مجلس الوزراء إلى الطلب من البرلمان تعليق العمل بقانون سلسلة الرتب والرواتب لشهر واحد، غداة قرار المجلس الدستوري الذي أبطل قانون الضرائب الذي يشكل الرافد المالي الوحيد لدفع تكاليف السلسلة التي تقدر بـ800 مليون دولار أمريكي سنويا.

ومع تأكيد رئيس الحكومة سعد الحريري، أن «الأولوية هي الآن لإقرار الموازنة وتمويل السلسلة»، باتت الحكومة محاصرة بالإضرابات وشل إدارات الدولة ومؤسساتها، والمرشحة لتصعيد أوسع يترجم بمظاهرات واعتصامات في الشارع تبدأ اعتبارا من اليوم الثلاثاء في وسط بيروت، ما لم تدفع وزارة المال رواتب سبتمبر الجاري، وفق الزيادات الواردة بقانون السلسلة.

ولفتت صحيفة «الشرق الأوسط»، أنه رغم الاتصالات المتسارعة بين الحكومة والمجلس النيابي، الهادفة إلى احتواء الوضع، فإن البلاد باتت رهن خيارات التصعيد التي لجأ إليها موظفو الدولة، الذين عطلوا أمس الإثنين معظم الإدارات بفعل الإضراب، وتلويح الاتحاد العمالي العام باللجوء إلى إضراب مفتوح، بدءاً من أمس، لكن وزير الدولة لشؤون النازحين معين المرعبي، اعتبر أنه من حق الموظفين والأساتذة أن يحصلوا على حقوقهم من سلسلة الرتب والرواتب، وأن هذا السلسلة تحتاج إلى مصادر تمويل قبل دفعها، لافتا إلى أن قرار المجلس الدستوري هو الذي عرقل الأمور.

وأكد المرعبي، أن التوصل إلى حل لقضية الضرائب لا يحتاج إلى وقت طويل إذا كانت النوايا سليمة، وجلسة مجلس الوزراء اليوم، متوقفة على صدق النوايا السياسية، لأن ما يهمنا هو تسيير شؤون الناس، وعن الأسباب التي تحول دون توجه الحكومة إلى سحب سلفة خزينة من مصرف لبنان لدفع الرواتب مع الزيادة، أوضح أن «الرئيس سعد الحريري، هو من طرح هذا الأمر خلال جلسة مجلس الوزراء أول أمس الأحد، وأيده بذلك وزير المال علي حسن خليل، لكن تم الاتفاق على دراسة هذا الاقتراح ضمن حل متكامل، لأننا لا نستطيع أن ندفع السلسلة هذا الشهر، ونوقفها الشهر القادم»، مبديا اعتقاده بأن هناك بعض الأفرقاء يحاولون أخذ مصالح الناس رهينة.

ومحاولات تبريد الأجواء، لم تقنع الاتحاد العمالي العام وهيئة التنسيق النقابية، اللذين أعلنا عن تمديد الإضراب الشامل اليوم، وقال نقيب معلمي المدارس الخاصة رودولف عبود: «اتخذنا القرار بالإضراب العام، ومظاهرة لكل من الاتحاد العمالي العام وهيئة التنسيق النقابية في ساحة رياض الصلح، عند الـ11 قبل الظهر، بالتزامن مع جلسة الحكومة»، وأضاف: «نحن معلمو المدارس الخاصة، نصرّ على أن يبقى قانون السلسلة قائما، لا أن تلجأ الحكومة إلى إحالته إلى مجلس النواب لتعليقه»، معتبرا أن المدارس الخاصة هي التي تدفع رواتب المعلمين وليس خزينة الدولة، وإذا علق العمل به سنحرم من الزيادات المنتظرة.

وتسعى القيادات السياسية إلى فرملة الحركات الاحتجاجية، حيث أعلن رئيس الجمهورية ميشال عون قبيل مغادرته إلى باريس، أن سلسلة الرتب والرواتب ستطبق، وإذا حصل بعض التأخير التقني فسيستدرك من خلال الاعتمادات المتوافرة لدى وزارة المال، مشيرا إلى أنّ أبرز حيثيات قرار المجلس الدستوري، هي ضرورة إقرار الموازنة وتضمينها اعتمادات تغطية السلسلة والمادة 87 التي تتحدّث عن قطع الحساب، مشددا على أنّ الحكومة ومجلس النواب سيتخذان إجراءات لتصحيح ما اعترى قانون الضرائب من شوائب وخلل.

ومن جهته، طالب رئيس مجلس النواب نبيه بري الحكومة، بأن تنفذ ما رددته مرارا وتكرارا لتطبيق قانون سلسلة الرتب والرواتب، وقال: «دون أن ننسى أن من يحق له تشريع النفقات يحق له دائما تشريع الواردات والضرائب داخل الموازنة أو خارجها، ولا ننسى أن المجلس النيابي هو الذي يسن القيود دستوريا وليس من يسن عليه القيود، إلا إذا أصبحت مخالفة الدستور قضية فيها نظر»، منتقدا ضمناً قرار المجلس الدستوري الذي أبطل قانون الضرائب بقوله إن «حكم المجلس الدستوري لم تأت به الملائكة».

وبدوره، أوضح وزير المالية علي حسن خليل، أنّ السلسلة حق مشروع لكل مستحقيها، وعلى الدولة والوزارات المعنية ونحن منها أن تنفذ هذا الحق، التزاما بالمسؤولية اتجاه الناس ونص القانون، وأكد أن وزارة المال حضرت جداول دفع الرواتب وفق السلسلة الجديدة التزاما منها بالقانون النافذ، مشيرا إلى أن هذا الأمر سُبِقَ في جلسة مجلس الوزراء اليوم، وقال: «لم أتقدم بأي مقترحات مكتومة في شأن معالجة أزمة سلسلة الرتب والرواتب، وأنّ ما يقرّره مجلس الوزراء سأنفذه كوزير للمال».

مسؤول أممي: تل أبيب لم تلتزم بوقف الأنشطة الاستيطانية

السعودية: إسرائيل تسعى لتهويد الضفة الغربية والقدس

إسرائيل تواصل تهويد الأراضي الفلسطينية ببناء المستوطنات

عواصم - «وكالات»: أكدت المملكة العربية السعودية، أن الاحتلال الإسرائيلي هو أطول احتلال يشهده التاريخ الحديث وقد تسبب في معاناة الشعب الفلسطيني بأكمله وأضحى يعاني من آثار هذا الاحتلال والعدوان الغاشم والمستمر في انتهاكاته ضد الشعب وسلب حقوقهم.

وأعرب مندوب المملكة الدائم لدى الأمم المتحدة السفير الدكتور عبد العزيز الواصل، خلال إلقائه كلمة المملكة أمام مجلس حقوق الإنسان، حول حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة عن الاستغراب من استنكاف عدد من الدول عن المشاركة في البند السابع الذي يُعنى بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة على الرغم من استمرار الانتهاكات بحق سكان الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، وفقا لما ذكرته وكالة الأنباء السعودية «واس».

وأدان بشدة عزم سلطات الاحتلال الإسرائيلي بناء مئات الوحدات الاستيطانية الجديدة على اراضي القدس الشرقية المحتلة، مشيرا إلى أن هذه الإجراءات تهدف إلى تهويد اجزاء واسعة من الضفة الغربية بما فيها القدس، تتعارض مع إرادة المجتمع الدولي الرافض لأي تغييرات على الأرض، كما تتعارض مع قانون حقوق الإنسان ومواثيق الأمم المتحدة، وتحول دون تحقيق فرص السلام والاستقرار في المنطقة، كما أن هذه الخطوة التي تهدف إلى تغيير الوضع القائم التاريخي للقدس وتؤجج مشاعر العداء الديني ويكون لها عواقب وخيمة.

وطالب الواصل العالم اجمع بعدم الاكتفاء ببيانات التنديد والرفض، والقيام بما يتوجب فعله في اتخاذ ما يلزم لمحاسبة إسرائيل على جرائمها ضد الشعب الفلسطيني وانتهاكها للمبادئ الشرعية الدولية وقراراتها وإلزامها بإنهاء احتلالها.

وأكد أن حل القضية الفلسطينية ورفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني تمثل أحد الثوابت الرئيسية لسياسة المملكة، موضحا أن السلام الشامل والعادل والدائم لن يتحقق إلا بانسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي العربية المحتلة عام 1967 كافة، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، طبقا لمبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

وأضاف انه لا يوجد مبرراً لاستمرار هذا النزاع في ظل التوافق الدولي لإنهائه بناء على الحل القائم على الدولتين.

وشدّد مندوب المملكة الدائم لدى الأمم المتحدة على دعم المملكة الكامل لكافة المبادرات والجهود الدولية التي تهدف لإنقاذ عملية السلام وحل الدولتين.

من ناحية أخرى قال منسق الأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، نيكولاي ملاديتوف، الإثنين، إن إسرائيل لم تلتزم خلال الأشهر الثلاثة الماضية بقرار مجلس الأمن رقم 2334 الذي يطالب بوقف جميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية.

وعبر دائرة تلفزيونية من القدس، قدم ملاديتوف إحاطة لأعضاء مجلس الأمن الدولي ركز خلالها على تنفيذ القرار في الفترة بين 20 يونيو إلى 20 سبتمبر، بحسب ما ذكر مركز أنباء الأمم المتحدة.

وقال ملاديتوف: «لم توقف إسرائيل جميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، ولم تحترم بشكل كامل التزاماتها القانونية بهذا الشأن وفق ما يطالب به القرار، منذ العشرين من يونيو استمرت الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية غير القانونية بمعدل مرتفع، وهو نمط ممنهج شهده العام الحالي».

وأشار ملاديتوف إلى طرد أسرة فلسطينية من منزلها في حي الشيخ جراح، بعد أن أقامت فيه لمدة 50 عاما، وقال إن التدابير جارية لإجلاء نحو 180 أسرة فلسطينية من منازلها بالقدس الشرقية، منها 60 في حي الشيخ جراح.

وأكد المسؤول الدولي أن الأمم المتحدة تعتبر كل الأنشطة الاستيطانية، غير قانونية وفق القانون الدولي وعائقاً أمام السلام.

وقال إن قرار مجلس الأمن رقم 2334 نص على أن المجتمع الدولي لن يعترف بأية تغييرات لخطوط 4 يونيو عام 1967، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، عدا ما اتفق عليه الطرفان عبر المفاوضات.

وحول الوضع في غزة، قال ملاديتوف إن النقص الحاد في الوقود تفاقم بسبب قرار السلطة الفلسطينية بخفض إمدادات الكهرباء إلى القطاع خلال الفترة التي يغطيها تقرير الأمين العام.

وأضاف أن الوقود المقدم من مصر مكن محطة توليد الكهرباء من استئناف العمل، إلا أن إمدادات الكهرباء تراجعت إلى 4 ساعات يومياً.